

## دراسة العوامل المؤثرة في العجز المزدوج في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012

أ.م.د. عامر عمار المعموري / جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد

م.د. مهدي خليل شديد / جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد

تاریخ استلام البحث: 2013/10/13 تاریخ قبول النشر: 2014/6/1

### المستخلص:

يتطلب إحداث تغيرات معينة في السوق الحقيقة إجراء تغيرات مهمة في سعر الصرف للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية ، بهدف نقل التأثيرات المختلفة لتلك التغيرات على مجمل النشاط الاقتصادي في الاقتصاد القومي .

إن تغيرات سعر الصرف فضلاً عن عوامل أخرى، إنما تعبّر عن توقعات مختلفة لحركة رأس المال وتوزيع وإعادة توزيع الثروة والدخل بين الاستعمالات البديلة المختلفة لتحقيق النمو والتتميّة وزيادة متوسط دخل الفرد والمجتمع ، كما تؤثّر بدورها على وضع ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة وحتى وضع ميزان المدفوعات وحركات رأس المال .

وفي المجال التطبيقي ، تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية وللمدة 1990-2012 ، وثبت البحث وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لتغيرات سعر الصرف وعرض النقد والناتج المحلي والاستثمار ولا ينبع على عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة .

## The study of factors affecting the twin deficits in the US economy for the period 1990-2012

Asst. Prof. Dr. Amer E. Al-Mamori

Karbalaa University / College of Administration and Economics

Lecture Dr. Mahdi K. Shadeed

University of Babylon - College of Management and Economics

### Abstract:

As required working particular changes in the real market importance changes in the Exchanges price for domestic currency, So as to transfer the differences effectiveness for the changes by Economical activity in International Economy.

In addition to Exchanges rate and other factors express for the differences expectation to capital movement , distribution and re-distribution the wealth and income between alternative using so as to achieve the growth and development and increasing per capita for the personal and society, A current account ,Balance payment and capital movement.

United States of America had been selected as study case for period 1990-2012 as to resources for the data . The research prove direct and indirect effectiveness to Exchanges rate, money supply, gross domestic product, saving and investment on a current account deficit and public Budget deficit.

### المقدمة:

تؤثّر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على المتغيرات النقدية والمالية التي تؤثّر بدورها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقة الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والاستخدام وكذلك طريقة توزيع الموارد بين الاستعمالات البديلة المختلفة. إن التقلبات قصيرة الأجل في سعر الصرف تعبر عن تكهّنات مختلفة لحركات رؤوس الأموال المضاربة والتي يمكن أن تكون بدورها ناجمة عن توقعات متباينة أو متفاہلة التي تعتمد بدورها على

التوقعات في الاتجاهات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية . وعليه فأسواق سعر الصرف الأجنبي تحتل أهمية خاصة في التغذية العكسية بين الأسواق الحقيقة والأسواق النقدية مما يؤثر على الحساب الجاري والموازنة العامة.

**فرضية البحث:** تغيرات سعر الصرف إلى جانب أخرى تساهم في تحديد درجة التأثير على عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- تحليل اثر تغيرات سعر الصرف على عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة.
- 2- تحليل اثر تغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، المستوى العام للأسعار، الاستثمار، الأدخار) على عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة.
- 3- بيان طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وعجزي الحساب الجاري والموازنة العامة.
- 4- قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف وعوامل أخرى على العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة.

**مشكلة البحث :** تباين حجم التأثير المباشر وغير المباشر للعوامل المختلفة المؤثرة في عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد العلاقة بين تلك العوامل من جهة والعجز المزدوج من جهة أخرى .

**اسلوب البحث:** اعتمد البحث الأسلوبين الاستقرائي والاستباطي واستخدم الأسلوب الكمي في تحليل طبيعة العلاقة بين تغيرات الصرف وعجزي الحساب الجاري والموازنة العامة .

**هيكلية البحث :** قسم البحث إلى مبحثين تضمن الأول التأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين تغيرات الصرف وعجزي الحساب الجاري والموازنة العامة والثاني تحليل ظاهرة العجز المزدوج ودور متغيرات اقتصادية كلية في تفسيرها

**المبحث الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين تغيرات الصرف وعجزي الموازنة العامة والحساب الجاري**

تمثل أسواق سعر الصرف الأجنبي حلقة الوصل في التغذية العكسية بين السوقين الحقيقي و النقيدي، إذ تساعد على نقل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتالي ستكون تلك الأسواق المجالات الواسعة التي تتعكس فيها التقليبات المختلفة على النشاط الاقتصادي . ومع وجود أسعار صرف مرنة ، سيكون للسياسة النقدية هدف واضح يتمثل في استقرار أسعار الصرف على المدى الطويل ، وبموجب ذلك يجري تنفيذ السياسة النقدية في ضوء التقديرات المحددة وفقا لمجموعة المؤشرات عن التطورات الاقتصادية المختلفة والضغوط التضخمية<sup>(1)</sup>.

عند حدوث عجز في الحساب الجاري سيكون هناك فائض في حساب رأس المال أو حساب الاحتياطي الحكومي ، وعليه فإن زيادة الاستيراد من الخارج ومع وجود مرونة في سعر الصرف فإن صافي الفرق بين المقبولات والمدفوعات في الحساب الجاري يتم تسويته عن طريق الاقتراض الخارجي أو بيع الموجودات مما يخلق عجز في الموازنة العامة في الأجل المنظور<sup>(2)</sup>.

وطبقاً لمنهج الاستيعاب(Absorption) \*إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من ارتفاع الاستيعاب عندئذ ترتفع الصادرات قياساً إلى الواردات ويتحسن وضع ميزان المدفوعات وبالتالي ترتفع قيمة العملة الوطنية وإذا حدث وارتفاع الاستيعاب بمعدل أسرع من ارتفاع الدخل الحقيقي عندئذ تزيد الواردات مقارنة بال الصادرات ويتدحرج وضع ميزان المدفوعات<sup>(3)</sup>.

إن الفائض الخارجي يعني أن الأدخار المحلي يفوق الاستثمار المحلي بقيمة الفائض ومثال ذلك اليابان في الوقت الحاضر، إذ ترتفع فيها معدلات الأدخار، وفي حالة العجز فإن الزيادة في الاستثمارات عن الأدخارات تجعل العجز الخارجي مساوً لتلك الزيادة وهذا حال الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وترتبط الزيادة في حجم الأدخارات بفائض الموازنة العامة وعجزها وبالمقابل فإن

بيان المعاملات الدولية في ظل أسعار الصرف الحرة يقود إلى مساواة العجز في الحساب الجاري مع الفائض في حساب رأس المال والتغيرات الأجنبية الجديدة وفي هذه الحالة ستتراجع الادخارات عن الاستثمارات ويتم تمويل الفائض بتغيرات رؤوس الأموال الأجنبية<sup>(4)</sup>.

وفي ظل التدخل الرسمي يتم تحجيم بعض التقلبات في سعر الصرف من خلال مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية على أن التغيرات في الاحتياطيات الرسمية هي المقاييس الوحيدة للتغيرات أو العجز في ميزان المدفوعات. وتتدخل البنوك المركزية عبر تلك الاحتياطيات ومحاولاتها المواتمة بين حجم التغيرات والمحصلة من النقد الأجنبي لإحداث التغيرات المطلوبة في سعر صرف العملة المحلية، وإن أي غياب لذلك التدخل سينعكس بشكل اختلال معين في قيمة العملة ويكون العجز الخارجي في صورة انخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأخرى والعكس فالنهاية ينعكس في صورة زيادة في قيمة العملة<sup>(5)</sup>. ويمكن أن تكون أسعار الصرف المسيطر عليها أقل تقلباً من أسعار الصرف المعومة، ويمكن للسوق المالية أن تؤثر في تقلبات الصرف، وتتضح تلك التقلبات بشكل أساسي عندما تكون معدلات التضخم عالية<sup>(6)</sup>.

ومع أسعار الصرف مقومه بأكثر من قيمتها الحقيقة وفرض قيود على التجارة الخارجية ، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور حركة التجارة الخارجية وبالتالي عجز الميزان التجاري<sup>(7)</sup>، وإن استخدام الأدوات الفنية اللازمة لتحقيق تراكم رأسمالي حقيقي تعمل كموجهات لرأس المال الحقيقي والمالي التي تساعد في تقديم حزمة من السياسات اللازمة لنقل التأثيرات المختلفة لتلك الأدوات ، وبالتالي تستطيع الحكومات وأصحاب المشروعات من إجراء تغييرات مناسبة على توجهاتهم الاستثمارية المالية والنقدية في سعيهم لتحقيق أقصى الأرباح بهدف زيادة التراكم الرأسمالي. وعلى العموم فالطلب على العملات الأجنبية مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية الأخرى (الأوراق المالية، الاستثمارات الخارجية ،أسهم ،سندات ---- الخ ) والعرض من العملات الأجنبية هو الآخر مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تشكل إجمالي الصادرات والواردات ،فضلاً عن الكفاية الحدية لرأس المال في الداخل والخارج<sup>(8)</sup>.

قد تؤدي التغيرات الرأسمالية الكبيرة إلى فقدان السيطرة على المعرض النقدي وبالتالي ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية الذي يقود إلى ضعف الحساب الجاري مما يزيد الأمور تعقيداً لاسيما البلدان ذات الأسواق المحلية البدائية فقد تواجهه معضلة الاستجابة لتلك التغيرات المتمثلة بكيفية الاتخاذ بين زيادة قيمة سعر الصرف مع التضحيه بالقدرة التنافسية للاقتصاد القومي أو السماح لعرض النقد المحلي بالتوسيع وبالتالي صعوبة التضحيه وفقدان الاستقرار والنمو<sup>(9)</sup>.

في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية عجزها التجاري غير متلائم مع عجز الميزانية وهذا يقود إلى انخفاض سعر صرف الدولار في سوق الصرف ، إما الثاني على العكس يستدعي دولار قوي وحده فقط يجذب المستثمرين الأجانب ، ومنذ عام 1987 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط عجز الميزان التجاري وما تبع ذلك من عجز كبير في الميزانية العامة<sup>(10)</sup>.

في بلد كالعراق قد يؤدي تقييد حركة رأس المال والتحويل الخارجي بطريقه لا تتسمج والاتفاقات الدولية مع صندوق النقد الدولي IMF التي تلزم البلدان الأعضاء بضمان حرية حركة رأس المال والتحويل الخارجي إلى نشوء سوق صرف موازية غير قانونية تشجع ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج مما يعني ضمناً انخفاض القدرة الرقابية المباشرة وغير المباشرة للبنك المركزي وتوليد بيئة مالية واستثمارية غير مستقرة<sup>(11)</sup>. قد تقود في النهاية إلى عجز الحساب الجاري والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات من خلال تدهور سعر الصرف للعملة المحلية الذي يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ضعف القدرة التنافسية .

وعلى العموم فقد يترب على أساليب خفض عجز الميزانية إعادة توزيع الثروة والدخل لغير صالح ذوي الدخل المحدود، فخفض العجز يعني خفض الإنفاق وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاضات أشد في الدخل عبر آلية المضاعف، إن خفض الإنفاق على الدعم يؤدي إلى ارتفاع تدريجي في أسعار السلع

والخدمات التي كانت مدعومة وفيما لو كانت مستوردة فإنها ستؤدي حتماً إلى زيادة عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز الحساب الجاري إذا لم تستطع الفارات الأخرى للميزان تعويض ذلك العجز.

عجز الحساب الجاري يعبر عن عجز الاقتصاد القومي في الإيفاء بالتزاماته الخارجية تجاه العالم الخارجي، حركة الواردات الخارجية لابد أن يقابلها تدفقات رأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو بتخفيض حجم الاحتياطات الأجنبية مما يعني ضمناً تغيرات غير ملائمة للصرف في النشاط الاقتصادي مع ملاحظة تأثير مرونات الطلب وطبيعة السلعة في تلك التغيرات.

إن التقلبات في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى اختلال العلاقة بين الدين والمدين وميزان المدفوعات والإنتاج والدخل الحقيقي، فحصول زيادة سريعة في الأسعار ستؤدي حتماً إلى انخفاض القوة الشرائية للمدخرات والأعباء الحقيقة للديون وسيسد المدينون قدرًا أقل من مواردهم ، مقابل ذلك فال الصادرات ستزداد أسعارها وتتخفض قدرتها التنافسية وبالتالي سينخفض الدخل الحقيقي <sup>(12)</sup> تبعاً لذلك

يمكن أن تقدم المطابقة بين العرض الكلي والطلب الكلي أساساً نظرياً مهماً للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الموارد الخارجية<sup>(13)</sup>.

$$Y = C + I + G + \{E - X\} \quad \dots \dots \dots \quad 1$$

y: الناتج المحلي الإجمالي GDP

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

E: الواردات ، الصادرات

وكما هو معلوم ، فإن الدخل الكلي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي هنا يمكن توزيعه بين الاستخدامات المختلفة كالاستهلاك والادخار S والضرائب T أي :

$$Y = C + S + T \dots \dots \dots \quad 2$$

وبمساواة المعادلة 1 مع 2 ينتج :

$$C + I + G + \{E - X\} = C + S + T$$

و بحذف C من الطرفين وإعادة ترتيب الحدود ينتج :

$$S + T = I + G + \{E - X\}$$

$$E - X = (S - I) + (T - G)$$

ويمثل المقدار E-X الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو ما يسمى بعجز الميزان التجاري Trade deficit ويرمز له  $td$ .

والمقدار (S-I) يمثل الفرق بين الأدخار والاستثمار والذي يمكن أن يشكل عجز موارد القطاع الخاص

$sd$  ويرمز له Saving deficit

أما المقدار T-G يمثل الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها والذي يشكل عجز الميزان Budget deficit ويرمز له  $bd$ .

إذ يمكن التوصل إلى علاقة بين عجز الموارد الخارجية وعجز الميزان العامة وعجز موارد القطاع الخاص في المعادلة التالية :

$$td = sd + bd \quad \dots \dots \dots \quad (3)$$

المبحث الثاني : تحليل ظاهرة العجز المزدوج دور متغيرات اقتصادية كلية في تفسيرها.

للوقوف على طبيعة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة في ظاهرة العجز المزدوج وانعكاساتها في النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية تم اعتماد بيانات سنوية لمدة 1990-2012 لكونها تعكس طبيعة السياسات الاقتصادية التي توجهت للتصدي لظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد

الأمريكي لاسيما أنها تزامنت مع اتساع حرية حركة رأس المال العالمي بشقيه المالي والنقدى بوصفه أحد سمات ظاهرة العولمة. إذ يؤدي العجز الكبير في الموازنة العامة إلى استثارة الطلب الكلى من خلال زيادة حجم الاستهلاك كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قد ينجم عنه اثر التزاحm Crowding out Effect وانحسار فرص الاستثمار، وفي بلد كالولايات المتحدة الأمريكية تقوم الفلسفة الاقتصادية على زيادة الاستهلاك من خلال زيادة الطلب الكلى لأنهم يعتقدون أن زيادة عجز الموازنة يقود إلى استثارة الطلب الكلى وهذا سيحفز النمو على المديين المتوسط والقصير وبما يحقق الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل.

وبمتابعة (جدول - 1) نجد أن عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 221.0 ، 269.2 ، 290.3 ، 255.1 ، 302.2 بليون دولار للأعوام 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994 ، 1994 وبمتوسط 267.5 بليون دولار للمدة 1990-1994 وبمعدل مركب النمو بمقدار 0.06 \*\*للمرة ذاتها . أن العجوزات أعلى نتجت عن الفرق الصافي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة على أن تنامي عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية عبر عن اختلالات مهمة في الاقتصاد الأمريكي تمثل جزء منها في عجز الحساب الجاري والميزان التجاري ، مما قاد بالنتيجة إلى اختلال تلك الموارد وعدم استقرار سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأجنبية ، وبالتالي أضعاف القدرة التنافسية له الذي انعكس بصافي سالب الصادرات طيلة المدة أعلى.

تحقق زيادات مضطردة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 329.5 ، 753.3 ، 1247.2 ، 1793 ، 2268.2 بليون دولار للأعوام 1995 والأعوام الأربع التي تليه من العام 1994 ، أصحابها انخفاضات مهمة في عجز الموازنة للأعوام 1995 ، 1996 ، 1997 ، 1997 وبمعدل نمو مركب لانخفاض بلغ 48.5 % للمدة 1995-1997 مع تحقق فائض مهم مقداره 125.6 ، 236.2 بليون دولار للأعوام 1999 ، 2000 لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين ، وهذا سيؤشر بوضوح تنامي المتغيرات الرئيسية للعرض الكلى Total Aggregate Supply للاقتصاد الأمريكي ، وزيادة قدرته التنافسية مع وصول بيل كلنتون إلى البيت الأبيض الأمريكي فقد شجع الاستثمار وتحققت زيادت مهمة في عرض التقادم مما خفض معدلات الفائدة على اذونات الخزانة ومعدات الخصم لتعبر عن استقرار الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة للتوقع ، فضلاً عن انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وإصلاحات السياسة النقدية والسياسة المالية والنتائج الإيجابية لنظرية اقتصاديyo جانب العرض ، فقد اتبع هؤلاء نظام الضريبة التصاعدية كونه ادخاراً إيجارياً لتوجيه الادخارات نحو زيادة التكوين الرأسمالي من جهة ولحد من التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل من جهة أخرى ، وطالما أنها تصاعدية فلن تضر الطبقات الفقيرة لأنها أصلًا منخفضة الدخل وبالطبع فإن فرض الضرائب التصاعدية سيخفض الطلب الكلى في الأجل القصير لكنه سيزيد الادخار الموجه للاستثمار في الأجل الطويل وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي ونمو الدخل على المدى الطويل الذي سيعرض عن نقص الطلب الكلى في البداية ورفع مستوى الاستخدام وتخفيض التضخم لاحقاً .

واصلت الموازنة العامة الفائض حتى عام 2001 ، إذ بلغ 128.2 بليون دولار مع ناتج محلي إجمالي 10,296.0 بليون دولار ليعبر عن نهاية مرحلة الفوائض المالية في الموازنة العامة الأمريكية حتى نهاية مدة البحث 1990-2013 ، وخلال ثقتي التمانينات والتسعينيات سعى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى اتخاذ مواقف مهمة ضد عجز الموازنة فقد أدت التخفيضات الضريبية إلى سلسلة من حالات العجز في الموازنة العامة مما أدى إلى إيجاد حزمة من الإجراءات المضادة المتعلقة برفع الضرائب عن ذوي الدخول المرتفعة ووضع قيود على الإنفاق مما أدى إلى تحول ذلك العجز إلى فائض .

تشير تقديرات رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج في نهاية عام 2002 إلى 1.5 تريليون دولار حين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات

المتحدة الأمريكية إلى 1.35 تريليون دولار مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ثم انخفض هذا النوع من الاستثمارات المتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقدر 80% خلال عام 2002 مما جعلها مصدراً صافياً له<sup>(14)</sup>

### جدول (1) عجز الموازنة والناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012

بليون دولار

| السنة | الإيرادات 1 | النفقات 2 | العجز أو الفائض *3 | الناتج المحلي 4(GDP) | نسبة العجز 5(GDP)% | عرض النقود m2 |
|-------|-------------|-----------|--------------------|----------------------|--------------------|---------------|
| 1990  | 1,032.0     | 1,253.0   | -221.0             | 5,800.5              | %8.3               | 3272.9        |
| 1991  | 1,055.0     | 1,324.2   | -269.2             | 5,992.1              | %4.9               | 3371.9        |
| 1992  | 1,091.2     | 1,381.5   | -290.3             | 6,342.3              | %4.5               | 3423.4        |
| 1993  | 1,154.3     | 1,409.4   | -225.1             | 6,667.4              | %3.3               | 3472.8        |
| 1994  | 1,258.6     | 1,461.8   | -302.2             | 7,085.2              | %4.2               | 3485.7        |
| 1995  | 1,351.8     | 1,515.7   | -164.0             | 7,414.7              | %2.2               | 3628.2        |
| 1996  | 1,453.1     | 1,560.5   | -107.4             | 7,838.5              | %1.3               | 3806.8        |
| 1997  | 1,579.2     | 1,601.1   | -21.9              | 8,332.4              | %0.26              | 4020.1        |
| 1998  | 1,721.7     | 1,652.5   | 69.3               | 8,793.5              | %0.78              | 4360.1        |
| 1999  | 1,827.5     | 1,701.8   | 125.6              | 9,353.5              | %1.3               | 4617.8        |
| 2000  | 2,025.2     | 1,789.0   | 236.2              | 9,951.5              | %2.3               | 4898.0        |
| 2001  | 1,991.1     | 1,862.8   | 128.2              | 10,296.2             | %1.2               | 5400.7        |
| 2002  | 1,853.1     | 2,010.9   | -157.8             | 10,642.3             | %1.5               | 5739.4        |
| 2003  | 1,782.3     | 2,159.9   | -377.6             | 11,142.2             | %3.4               | 6036.8        |
| 2004  | 1,880.1     | 2,292.8   | -412.7             | 11,853.3             | %3.5               | 6388.5        |
| 2005  | 2,153.6     | 2,472.0   | -318.3             | 12,623.0             | %2.5               | 6654.6        |
| 2006  | 2,406.9     | 2,655.1   | -248.2             | 13,377.2             | %1.9               | 7038.4        |
| 2007  | 2,568.0     | 2,728.7   | -160.7             | 14,028.7             | %1.1               | 7448.4        |
| 2008  | 2,524.0     | 2,982.5   | -458.5             | 14,291.5             | %3.2               | 8183.2        |
| 2009  | 2,105.0     | 3,517.7   | -1,412.7           | 13,939.0             | %10.1              | 8486.6        |
| 2010  | 2,162.7     | 3,456.2   | -1,293.5           | 14,526.5             | %8.9               | 8781.8        |
| 2011  | 2,303.53    | 3,603     | -1,299.6           | 15,087.7             | %8.6               | 9637.1        |
| 2012  | 2,441.9     | 3,652     | -1,210.7           | 15,681.5             | %7.7               | 10402.4       |

Source:

Economic report of the president transmitted to the congress February 2012.p413

- Economic report of the president transmitted to the congress February 2013.p405

\*الإشارة السالبة تشير إلى وجود عجز في الموازنة العامة

- عمود رقم 5 استخرجته الباحثان .

### جدول 2 عجز الميزان التجاري والحساب الجاري في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990-2012

مليون دولار

| السنة | الميزان التجاري * | رصيد الميزان التجاري %GDP إلى | رصيد الحساب الجاري % GDP إلى | رصيد الحساب الجاري % | سعورصيف الدولاراتتجاه الوان الصيني** |
|-------|-------------------|-------------------------------|------------------------------|----------------------|--------------------------------------|
| 1990  | -80,864           | %1.3                          | -78,968                      | %1.3                 | 5.22                                 |
| 1991  | -31,135           | %0.4                          | -2,898                       | %1.5                 | 5.43                                 |
| 1992  | -39,212           | %0.8                          | -51,613                      | %0.6                 | 5.75                                 |
| 1993  | -70,310           | %1.2                          | -84,806                      | %1                   | 5.8                                  |
| 1994  | -98,493           | %1.7                          | -121,612                     | %1.3                 | 8.44                                 |
| 1995  | -96,384           | %1.5                          | -113,567                     | %1.3                 | 8.31                                 |

|             |              |                 |             |                  |             |
|-------------|--------------|-----------------|-------------|------------------|-------------|
| <b>8.29</b> | <b>%1.5</b>  | <b>-124,764</b> | <b>%1.3</b> | <b>-104,065</b>  | <b>1996</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%1.6</b>  | <b>-140,726</b> | <b>%1.2</b> | <b>-108,273</b>  | <b>1997</b> |
| <b>8.27</b> | <b>2.45%</b> | <b>215,062</b>  | <b>%1.8</b> | <b>-166,140</b>  | <b>1998</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%3.2</b>  | <b>-301,656</b> | <b>%2.8</b> | <b>-263,159</b>  | <b>1999</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%4.1</b>  | <b>-416,338</b> | <b>%3.8</b> | <b>376,749</b>   | <b>2000</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%3.8</b>  | <b>-396,603</b> | <b>%3.5</b> | <b>-361,771</b>  | <b>2001</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%4.2</b>  | <b>-457,284</b> | <b>%3.9</b> | <b>-417,432</b>  | <b>2002</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%4.6</b>  | <b>519,089</b>  | <b>%4.4</b> | <b>-490,984</b>  | <b>2003</b> |
| <b>8.27</b> | <b>%5.3</b>  | <b>-628,519</b> | <b>%5</b>   | <b>-604,356</b>  | <b>2004</b> |
| <b>8.07</b> | <b>%5.9</b>  | <b>-745,774</b> | <b>%5</b>   | <b>-708,624</b>  | <b>2005</b> |
| <b>7.97</b> | <b>%5.9</b>  | <b>-800,621</b> | <b>%5</b>   | <b>-735,288</b>  | <b>2006</b> |
| <b>7.60</b> | <b>%5</b>    | <b>-710,303</b> | <b>%4</b>   | <b>-696,728</b>  | <b>2007</b> |
| <b>6.94</b> | <b>%4.7</b>  | <b>-677,135</b> | <b>%4</b>   | <b>-698,338</b>  | <b>2008</b> |
| <b>6.83</b> | <b>%2.7</b>  | <b>-376,551</b> | <b>%2</b>   | <b>-381,2.72</b> | <b>2009</b> |
| <b>6.76</b> | <b>%3.2</b>  | <b>-470,898</b> | <b>%3</b>   | <b>-500,027</b>  | <b>2010</b> |
| <b>6.46</b> | <b>%3.8</b>  | <b>-465926</b>  | <b>%7.3</b> | <b>-559880</b>   | <b>2011</b> |
| <b>6.30</b> | <b>%3</b>    | <b>-470926</b>  | <b>%3.5</b> | <b>-560880</b>   | <b>2012</b> |

Source:

- Economic report of the president transmitted to the congress February 2012.p436.

- IMF , International Monetary Fund , Year Book , Numbers Pages .

\* الإشارة السالبة تعني وجود عجز بينما الإشارة الموجبة تعني وجود فائض والنسب استخرجها الباحثان .

\* تم اختيار سعر صرف الدولار اتجاه الوان الصيني نظراً لحجم المبادلات التجارية والمالية الكبيرة بين البلدين، مما يتتيح فرصة أكبر للتعرف على تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الأخرى والعكس صحيح أيضاً.

إن تدهور ظروف المعيشة وضعف القطاعات الصناعية الأعلى أجرًا وتغير الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات والتجزئة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن الركود النسبي لدور نقابات العمال الأقوى حركة في السابق ، وتغيير قوانين الضرائب لتخفيف تصاعديتها على شرائح الدخل ومحاولة تخفيض الأعباء الضريبية للشركات المختلفة ، والركود النسبي لبرامج الضمان الاجتماعي، كل هذه العوامل وعوامل أخرى أدت إلى أداء ضعيف للاقتصاد الأمريكي<sup>(15)</sup>.

ازداد عجز الميزانية بعد فائض سنوات معدودة إذ بلغ 157.8 ، 377.6 ، 412.7 ، 318.3 بليون دولار للأعوام 2003، 2004، 2005 على التوالي ، وقد رافق هذا العجز زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي كما في جدول (1) . وعلى العموم فقد أصبح عجز الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية شائعاً وعكسَ هذا العجز اثر معدلات البطالة على الإيرادات والنفقات ، إذ أن العجز غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق ويرفع من تكلفة عوامل الإنتاج ويُخفض تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد مما يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الاتجاهات التضخمية وزيادة معدلات البطالة مما يعني ضمناً تسامي ظاهرة التضخم الركودي Stagflation.

على العموم ، الدول التي استهدفت ثبات سعر الصرف ضحت باستقرار المتغيرات النقدية إذ لابد من السماح لها بالتكيف حسب متطلبات ثبات سعر الصرف ، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً مع زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي ، وهذا يستدعي تضخم منخفض مقارنة مع التضخم في عملة بلد التدخل بهدف منع تدهور القدرة التنافسية ، وإذا أصر البنك المركزي على استقرار سعر الصرف مع تضخم مرتفع فهذا يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وانحسار القدرة على التصدير وزيادة الاعتماد على الاستيراد وتراجع الاستثمارات الأجنبية<sup>(16)</sup> .

استمر العجز في الميزانية العامة للأعوام اللاحقة للعام 2005 وحتى نهاية مدة البحث بالرغم من تحقق زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت تلك العجوزات 248.2 ،

160 ، 1,412.7، 458.6 ، 1,299 ، 1,293.5 ، للعام 2006 والأعوام اللاحقة له على التوالي ، والملاحظة المهمة هنا ازدياد ذلك العجز بنسبة أكبر من 50% مما يشير إلى وجود أزمة اقتصادية كبيرة يمر فيها الاقتصاد الأمريكي ، وهذا ما حصل فعلاً في أزمة 2007-2008 ، إذ انخفضت أغلب المؤشرات الاقتصادية المالية والحقيقة .

إن عجز الموارنة قد مول بجزء كبير منه من خلال زيادة إجمالي الدين الفيدرالي إذ ارتفع إلى 61.9 % 62.5 % ، 63.5 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2004-2005 على التوالي<sup>(17)</sup> . مع تزامن التوسيع في النشاط الاقتصادي لمدة 2001-2007 ، وبالرغم من ذلك التوسيع إلا أن الاقتصاد الأمريكي شهد ارتفاعاً متواصلاً للنمو في متغيرات الطلب الكلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(18)</sup> .

و بمتابعة (الجدول -2) نجد أن المدة 1990-1995 ، هي المدة الأولى في عجز الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وما يعزز هذا الاعتقاد وجود فائض وحيد في المدة أعلاه وطيلة المدة 1990-2012 . وبالرغم من انكماس العجز في بعض السنوات إلا أنه ظل مستمراً وهذا يشير بوضوح إلى عجز الاقتصاد القومي عن سداد قيمة احتياجاته من السلع والخدمات التي ينتجهما العالم الخارجي على المدى الطويل ، مما يعني بالضرورة الحاجة الكبيرة إلى تدفقات رأسمالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل على شكل قروض داخلية أو خارجية لتمويل ذلك العجز مما ينسحب على شكل عجوزات في ميزان الحساب الجاري ، لذلك ارتفاع حجم المديونية للولايات المتحدة الأمريكية وبصورة مضطربة .

لقد نما العجز السنوي في الميزان التجاري بحدود 20 مليار دولار للمدة المذكورة مقابل ذلك فإن العجز السنوي في رصيد الحساب الجاري ظل متماشياً مع العجز السنوي للميزان التجاري مما يؤكّد طبيعة العلاقة بين الحسابين .

وبقدر تعلق الأمر بسعر الصرف ، حركات سعر الصرف للدولار اتجاه الوان الصيني ظلت متتمسكة ومتقاربة إلا أن ذلك الحال قد تغير كثيراً عام 1993 ، 1994 عن الأعوام السابقة فقد بلغ سعر صرف الدولار اتجاه الوان 5.8 ، 8.44 كما في (الجدول -2) وهذا يشير ضمناً إلى اختلال القدرة التنافسية لل الاقتصاد الأمريكي من خلال تقلبات سعر الصرف وبالتالي التأثير على حركة التجارة الخارجية وزيادة عجز الميزان التجاري وهذا ما حصل فعلاً . لذلك نجد أن الولايات المتحدة تسعى وبشكل مستمر لرفع قيمة الوان الصيني لتحسين وضع الحساب الجاري كما أنها تسعى إلى رفع حجم استثماراتها في الخارج لزيادة حجم تلك الاستثمارات على المدى الطويل .

على العموم فالولايات المتحدة الأمريكية بلد كبير نسبياً له التزامات دولية واسعة تتمثل بالتدخل المباشر وغير المباشر في النزاعات الأجنبية وتبعاً لمصالح وأولويات معينة لا تستند إلى معايير اقتصادية (التكاليف / العائد) مما يعني بالضرورة الضغط على ميزان المدفوعات وجملة الموارد المؤلفة له . إن زيادة عجز الميزان التجاري غالباً ما تأتي عن ارتفاع المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة وان التدفقات التجارية تتأثر بتغيرات سعر الصرف ولكن بعد مدة من الزمن تتمثل في فترات تأخير تنفيذ السياسات ، مما يقود بالنتيجة إلى إضعاف القدرة التنافسية لل الاقتصاد القومي .

وفي إطار التحليل الكلي لل الاقتصاد الأمريكي لحقبة التسعينيات فقد امتنج الحد الأدنى من التضخم والبطالة المنخفضة وشهد الاقتصاد الأمريكي نمواً مستمراً وتزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية ساعده في ذلك تراجع أسعار النفط في نهاية 1999 كجزء من صدمات العرض الكلي مع إدارة ناجحة للسياسة النقدية قادها الاحتياطي الفيدرالي وفرت بيئة مستقرة وملائمة للنمو والتوقع<sup>(19)</sup> ، العجز الكبير للموازنة العامة والميزان التجاري الأمريكي وعجز الحساب الجاري والإنفاق الحكومي غير المنظم كلها أسباب مهمة لعجز السوق مما قد يولد ركوداً وانخفاضاً في المستوى المعيشي<sup>(20)</sup> .

وفي العقود الأخيرة ازدادت الاستفادة بشكل كبير لفهم العلاقة بين معدلات الصرف المسيطر عليها واداء الاقتصاد الكلي في البلدان المختلفة ، وتقيينا النظريات والمدارس المختلفة في الاعتماد على معدلات صرف معينة وبما يؤدي إلى تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي في الاستقرار والنمو<sup>(21)</sup> . واللاحظة التي يمكن تأثيرها على عجز الميزان التجاري والحساب الجاري منذ عام 1998 مع تخفيض قيمة الوان الصيني تجاه الدولار الأمريكي مما يعني إضعاف القدرة التنافسية للثاني وزيادتها للأول مما قاد بالنتيجة إلى كبر الموارزبين قيمة مطافية أو كنسبة من الناتج.

ولتقدير قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغيرات سعر الصرف والعوامل الأخرى في العجز المزدوج تم اعتماد أنموذج تحليل المسار والذي يعد من النماذج السببية الأحادية الاتجاه Economic recursive systems Analysis التي يمكن استخدامها في تحليل الانحدار باسم التحليل البائي Pathian خلال تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيرات الدالة في الأنماذج وباستخدام برنامج MANITAP REALSE 14 ، على أن الآثر الكلي(TE) مساو لمجموع كلا الآثرتين المباشر(DE) وغير المباشر(IE)<sup>(22)</sup> ، وتم اعتماد الناتج المحلي وعرض النقود وسعر الصرف والرقم القياسي للأسعار والادخار والاستثمار كمتغيرات مستقلة وعجز الميزانة وعجز الحساب الجاري في الجداول (1 ، 2 ) والملحق (1) كمتغيرات تابعة في الأنماذج إن معدلات الانحدار الخطى للنموذج هي<sup>(23)</sup>

$$Z_1 = Re \quad \dots \quad (1)$$

$$Z_2 = B_1 Z_1 + Ru \quad \dots \quad (2)$$

$$Z_3 = B_1 Z_1 + B_2 Z_2 + Rw \quad \dots \quad (3)$$

$$Z_4 = B_1 Z_1 + B_2 Z_2 + B_3 Z_3 + Rv \quad \dots \quad (4)$$

الباقي للمتغيرات الدالة في النموذج  $Re , Ru , Rw , Rv$

معاملات الانحدار الجزئي بالوحدات المعيارية للمتغيرات المستقلة معادلة  $B_1 , B_2 , B_3$  . ولإيجاد الحل لمعادلات النموذج السببي ، لابد من تحليل معاملات الارتباط البسيط في مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدالة في النموذج إلى معاملات تقيس الآثار المباشرة ومعاملات تقيس الآثار غير المباشرة . ويمكن استخدام نظام المصفوفات لإيجاد قيم المعاملات البائية اللازمة لتحليل تلك الآثار<sup>(24)</sup> .

وعليه أصبح بالإمكان تحليل معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات في النموذج إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة كما يتضح من المعادلات الآتية :

$$r_{12} = P_{21} \quad \dots \quad (5)$$

$$r_{13} = P_{31} + P_{32} P_{21} \quad \dots \quad (6)$$

$$r_{23} = P_{31} P_{21} + P_{32} \quad \dots \quad (7)$$

$$r_{41} = P_{41} + P_{42} P_{21} + P_{43} P_{31} + P_{43} P_{32} P_{21} \quad \dots \quad (8)$$

$$r_{42} = P_{41} P_{21} + P_{42} + P_{43} P_{31} P_{21} + P_{43} P_{23} \quad \dots \quad (9)$$

$$r_{43} = P_{41} P_{31} + P_{41} P_{31} P_{21} + P_{42} P_{31} P_{21} + P_{42} P_{32} + P_{43} \quad \dots \quad (10)$$

على انه يجب ملاحظة أن المعادلات 8 ، 9 ، 10 هي الازمة لحساب الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة للسياساتين المالية والنقدية في التقليبات الاقتصادية .

ولغرض تعريف الرموز المستخدمة في النموذج ، يمكن تحليل المعادلة 8 لبيان ذلك ، فالمعادلة تبين الآثر المباشر للمتغير  $X1$  على المتغير التابع  $X4$  ( سيرد لاحقاً توضيح المتغيرات  $(Xn - X1)$  والمقاس بالمعامل البائي  $P41$  ، كذلك تبين الآثار غير المباشرة للمتغير المستقل  $X1$  على المتغير التابع  $X4$  عبر المتغيرات  $X2$  ،  $X3$  ، إذ أن  $P21$  هي الآثر غير المباشر للمتغير  $X1$  على  $X4$  عبر المتغير  $X2$  ، كذلك فإن  $P43$  هي الآثر غير المباشر للمتغير المستقل  $X1$  على المتغير

التابع  $X_4$  عبر المتغير  $X_3$ ، أما  $P_{43}$  فهي الأثر غير المباشر للمتغير  $X_1$  على  $X_4$  عبر المتغيرات المستقلة  $X_1$  ،  $X_3$  معاً.

إن حصيلة جمع الأثرين (المباشر D.I وغير المباشر I.E) مساوية للأثر الكلي (T.E) الذي يولده المتغير المستقل ذاته وعبر المتغيرات المستقلة الأخرى ، على أن الأثر الكلي مساو لمعامل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، لذلك ارتأى الباحث استخدام هذه الطريقة في حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة عبر نفسها وعبر بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، تجنبنا الوقوع في أخطاء التقرير وجر الأرقام .

### 1- تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي $X_1$ وعرض النقود $X_2$ وسعر الصرف $X_3$ على عجز الموازنة $X_4$ .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|       | $X_4$  | $X_1$  | $X_2$  | $X_3$  |
|-------|--------|--------|--------|--------|
| $X_4$ | 1.000  | -0.627 | -0.757 | 0.435  |
| $X_1$ | -0.627 | 1.000  | 0.975  | 0.099  |
| $X_2$ | -0.757 | -0.975 | 1.000  | -0.076 |
| $X_3$ | 0.435  | 0.654  | 0.729  | 1.000  |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج أسلبي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -1.322$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -0.113$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.527$$

- تأثير الناتج المحلي الإجمالي  $X_1$  على عجز الموازنة  $X_4$  وينقسم إلىاثرين هما :

اثر مباشر

اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2$  ،  $X_3$  ،  $X_1$

$$D.E = P_{41} = -1.322$$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2$  ،  $X_3$  ،  $X_1$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2$  ،  $X_3$  ،  $X_1$

$$\therefore IE = 0.695$$

- تأثير عرض النقود  $X_2$  على عجز الموازنة  $X_4$  ويقسم إلى اثنين :

تأثير مباشر

$$D.E = P_{42} = -0.01$$

$$\therefore IE = 0.302$$

تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2$  ،  $X_3$  ،  $X_1$

- تأثير سعر الصرف  $X_3$  على عجز الموازنة  $X_4$  ويقسم إلى اثنين :

تأثير مباشر

$$D.E = P_{43} = -0.527$$

$$\therefore IE = 0.230$$

تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2$  ،  $X_3$  ،  $X_1$

وباللحظة كلا الاثرين، المباشر وغير المباشر لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود بالمعنى الواسع وسعر الصرف ، نجد كبر أقيام تلك التأثيرات ، وهذا ناتج عن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي كقيمة مطلقة وكنسبة من عجز الموازنة ، على أن كبر العجز قاد بالنتيجة إلى موجات ارتدادية متزايدة في المعروض النقدي وارتفاع في سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأخرى وخاصة ألوان الصيني مما رفع من حجم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الصين وبالتالي تعزيز عجز الحساب الجاري .

### 2- تحليل اثر الرقم القياسي للأسعار $X_1$ والادخار $X_2$ والاستثمار $X_3$ على عجز الموازنة $X_4$

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|       | $X_4$ | $X_1$  | $X_2$  | $X_3$  |
|-------|-------|--------|--------|--------|
| $X_4$ | 1.000 | -0.683 | -0.186 | -0.663 |

|    |        |       |       |       |
|----|--------|-------|-------|-------|
| X1 | -0.683 | 1.000 | 0.817 | 0.983 |
| X2 | -0.186 | 0.817 | 1.000 | 0.824 |
| X3 | 0.663  | 0.983 | 0.824 | 1.000 |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -0.843$$

$$P_{42} = B_{42.13} = 1.417$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.462$$

- تأثير الرقم القياسي لأسعار  $X_1$  على عجز الموازنة  $X_4$  وينقسم إلى اثنين هما :

- اثر مباشر  $D.E = P_{41} = -0.843$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_3, X_2$

- تأثير الأدخار  $X_2$  على عجز الموازنة  $X_4$  ويقسم إلى اثنين :

$$D.E = P_{42} = 1.417$$

$$\therefore IE = -1.603$$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_3, X_1$

- تأثير الاستثمار  $X_3$  على عجز الموازنة  $X_4$  ويقسم إلى اثنين :

$$D.E = P_{43} = -0.462$$

$$\therefore IE = -0.201$$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2, X_1$

ان ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تعبر ضمنا عن ارتفاع معدلات التضخم ، وهذا بحد ذاته يعني انخفاضا للقوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقة للإنفاق الاستثماري والمدخرات مع وجود فترات تأخير تنفيذ في السياسات المختلفة . ومع بقاء القيم الاسمية لمتغيرات الموازنة العامة على حالها مما يعني الحاجة المتزايدة إلى الأموال اللازمة للإنفاق الجاري لموازنة القيم الاسمية للإنفاق مع القيم الحقيقة عند تنفيذ الموازنة ، حتى مع احتمال تحقق الإيرادات المخططة في الموازنة ، مما يعني ضمنا ازيداد عجز الموازنة العامة مع الأخذ بنظر الاعتبار الموجات الارتدادية للأثار المتبادلة بين كل المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج الكلي .

### 3- تحليل اثر الناتج المحلي الإجمالي $X_1$ وعرض النقود $X_2$ وسعر الصرف $X_3$ على عجز الحساب الجاري $X_4$ .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|    | X4     | X1     | X2     | X3     |
|----|--------|--------|--------|--------|
| X4 | 1.000  | -0.205 | -0.061 | -0.272 |
| X1 | -0.205 | 1.000  | 0.975  | 0.099  |
| X2 | -0.061 | 0.975  | 1.000  | -0.076 |
| X3 | -0.272 | 0.099  | -0.076 | 1.000  |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -5.061$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -5.263$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.527$$

- تأثير الناتج المحلي الإجمالي  $X_1$  على عجز الحساب الجاري  $X_4$  وينقسم إلى اثنين هما :

- اثر مباشر  $D.E = P_{41} = -5.06$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_3, X_2$

- تأثير عرض النقود  $X_2$  على عجز الحساب الجاري  $X_4$  ويقسم الى اثرين :

$$D.E \equiv P_{42} = -5.124$$

$$\therefore \text{IE} = -4.919$$

- تأثير سعر الصرف  $X_3$  على عجز الحساب الجاري  $X_4$  ويقسم الى، الثرين :

$$D.E \equiv P_{43} \equiv 0.603$$

$\therefore \text{IE} = -0.875$

أن تجنب الانكمash في الناتج لأي مجتمع من المجتمعات يعني البحث عن سياسات معينة تعمل على استدامة النمو ، وقد تأتي هذه السياسات في جانب منها على زيادة المعرض النقدي وتحفيض معدلات الفائدة ، أو أحداث تغيرات في سعر العملة المحلية من خلال تحفيض قيمتها اتجاه العملات الأخرى أو حتى محاولة رفع الإنتاجية ، وهذا ما حاولته السياسات الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمر بكرة طلة مدة البحث 1990-2012

٤- تحليل اثر الرقم القياسي للأسعار  $X_1$  والادخار  $X_2$  والاستثمار الحكومي  $X_3$  على عجز الحساب الجاري  $X_4$ .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|    | X4     | X1     | X2     | X3     |
|----|--------|--------|--------|--------|
| X4 | 1.000  | -0.107 | -0.367 | -0.219 |
| X1 | -0.107 | 1.000  | 0.817  | 0.983  |
| X2 | -0.367 | 0.817  | 1.000  | 0.824  |
| X3 | -0.219 | -0.219 | 0.824  | 1.000  |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج السببي.

$$P_{41} = B_{41.23} = -0.128$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -0.888$$

$$P_{43} = B_{43.1\ 2} = 0.760$$

- تأثير الرقم القياسي للاسعار  $X_1$  على عجز الحساب الجاري  $X_4$  وينقسم إلى اثرين هما :

اثر مبادر

$$\therefore \text{IE} = 0.021$$

$$D.E \equiv P_{42} \equiv 0.888$$

$\therefore E = -1.255$

تأثير الاستثمار  $X_3$  على عجز الحساب الجاري  $X_1$  ويقسم الى اثنين

$$D.E \equiv P_{43} \equiv 0.760$$

$$\therefore E = -0.979$$

$x_2, x_1$

#### -تأثير غير مباشر عبر المتغيرات

أن التوسيع المالي بهدف زيادة الاستيرادات وتشجيع الاستثمار يقود بشكل أو باخر إلى ارتفاعات معينة في معدلات التضخم ، مما يؤثر بشكل سلبي على رصيد الحساب الجاري ، وبالتالي زيادة عجز ذلك الحساب في ظل حرمة حركة رأس المال والتجارة .

5- تحليل اثر الناتج المحلي الاجمالي  $X_1$  وعرض النقود  $X_2$  وسعر الصرف  $X_3$  على العجز المزدوج  $X_4$ .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|    | X4     | X1     | X2     | X3     |
|----|--------|--------|--------|--------|
| X4 | 1.000  | -0.206 | -0.062 | -0.272 |
| X1 | -0.206 | 1.000  | -0.975 | 0.099  |
| X2 | -0.062 | 0.975  | 1.000  | -0.076 |
| X3 | -0.272 | 0.099  | -0.076 | 1.000  |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = -5.323$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -5.263$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.145$$

- تأثير الناتج المحلي الاجمالي  $X_1$  على العجز المزدوج  $X_4$  وينقسم إلى اثنين هما :

- اثر مباشر  $D.E = P_{41} = -5.323$

- اثر غير مباشر عبر المتغيرات  $X_3, X_2, X_1$   $\therefore IE = 5.117$

- تأثير عرض النقود  $X_2$  على العجز المزدوج  $X_4$  وينقسم إلى اثنين :

- تأثير مباشر  $D.E = P_{42} = -5.263$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_3, X_1$   $IE = 5.201$

- تأثير سعر الصرف  $X_3$  على العجز المزدوج  $X_4$  وينقسم إلى اثنين :

- تأثير مباشر  $D.E = P_{43} = -0.145$

- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات  $X_2, X_1$   $\therefore IE = -0.127$

بدت حصيلة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات  $X_1, X_2, X_3$  عالية على العجز المزدوج لحسابي الموازنة العامة والحساب الجاري مقارنة بمحصيلة تأثير تلك المتغيرات على كل حساب بشكل منفرد ، وهذا يعزز فكرة أن تلك العجوزات إنما تعبر عن اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد القومي تؤثر على معدلات نمو الناتج وعرض النقود وتغيرات الصرف ، على أن حركات رأس المال قصيرة الأجل وطويلة الأجل تعتمد بشكل أو باخر على تغيرات الصرف وما يتبع ذلك من تأثير في القدرة التنافسية للاقتصاد القومي اتجاه الاقتصادات الخارجية .

#### 6- تحليل اثر الرقم القياسي $X_1$ والادخار $X_2$ الاستثمار $X_3$ على العجز المزدوج $X_4$ .

إن مصفوفة الارتباط البسيط للنموذج أعلاه هي :

|    | X4     | X1     | X2     | X3     |
|----|--------|--------|--------|--------|
| X4 | 1.000  | -0.108 | -0.368 | -0.220 |
| X1 | -0.108 | 1.000  | 0.817  | 0.893  |
| X2 | -0.368 | 0.817  | 1.000  | 0.983  |
| X3 | -0.220 | 0.983  | 0.824  | 1.000  |

ومن مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يمكننا الحصول على المعاملات البائية اللازمة لتحليل النموذج السببي .

$$P_{41} = B_{41.23} = 1.126$$

$$P_{42} = B_{42.13} = -0.606$$

$$P_{43} = B_{43.12} = -0.828$$

- تأثير الرقم القياسي للاسعار  $X_1$  على العجز المزدوج  $X_4$  وينقسم إلى اثنين هما :

|   |   |
|---|---|
| $D \cdot E = P_{41} = 1.126$<br>$\therefore IE = -1.234$<br>$D.E = P_{42} = -0.606$<br>$IE = 0.238$<br>$D.E = P_{43} = -0.828$<br>$\therefore IE = 0.608$ | اثر مباشر<br>اثر غير مباشر عبر المتغيرات $X_2, X_3$ ,<br><b>- تأثير الأدخار <math>X_2</math> على العجز المزدوج <math>X_4</math> ويقسم الى اثرين :</b><br><b>- تأثير غير مباشر عبر المتغيرات <math>X_3, X_1</math></b><br><b>- تأثير الاستثمار <math>X_3</math> على العجز المزدوج <math>X_4</math> ويقسم الى اثرين :</b><br><b>- تأثير مباشر</b>   |
|   | استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبفضل سياساتها الاتفاقية التوسعية إلى استدامة النمو في الناتج ، وكان هذا يتطلب إنفاقاً متزايداً في الجانبين المدني والعسكري ينسجم مع فلسفة المجتمع ، انعكس في جانب منه على زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة حدة التضخم مع ارتفاع معدلات البطالة وظهور حالة التضخم الركودي Stagflation ، مما استدعت برامج اتفاقية جديدة لفك التزاحم الحديث بين البطالة والتضخم ، وبالتالي زيادة حركة رأس المال الدولي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وكما هو معروف فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسقط قروض قصيرة الأجل بفائدة منخفضة وتمنح قروض طويلة الأجل بفائدة مرتفعة ، مما دفع بشكل أو بأخر إلى زيادة العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة . |

## الاستنتاجات والتوصيات

### اولا : الاستنتاجات

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- 1- تباين تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، عرض النقود ، الناتج المحلي الإجمالي ، الرقم القياسي للأسعار ، الاستثمار ، الأدخار) في عجز الموازنة العامة والحساب الجاري وبما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية مع وجود اختلافات معينة تم تفسيرها .
- 2- إن تغير مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الموازنة بقيمة 1.322 ، 0.113 ، 0.527 من الانحراف المعياري على التوالي، وإلى آثار غير مباشرة بقيمة 0.695 ، 0.302 ، 0.32 من الانحراف المعياري على التوالي أيضا .
- 3- إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والأدخار والاستثمار بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الموازنة بقيمة 0.834 ، 1.417 ، 0.462 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشرة بقيمة 1.603 ، 0.16 ، 0.201 من الانحراف المعياري على التوالي أيضا .
- 4- إن تغير مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الحساب الجاري بقيمة 5.061 ، 5.236 ، 0.527 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشرة بقيمة 4.860 ، 4.419 ، 0.875 من الانحراف المعياري على التوالي أيضا .
- 5- إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والأدخار والاستثمار بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في عجز الحساب الجاري بقيمة 0.128 ، 0.888 ، 0.760 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشرة بقيمة 0.021 ، 1.255 ، 0.979 من الانحراف المعياري على التوالي أيضا .
- 6- إن تغير مساهمة الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف بانحراف معياري واحد أدى إلى خلق آثار مباشرة في العجز المزدوج بقيمة 5.323 ، 5.263 ، 0.145 من الانحراف

المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة 5.117 ، 5.201 ، 0.127 - من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .

7 - إن تغير مساهمة الرقم القياسي للأسعار والإدخار والاستثمار بانحراف معياري واحد ادى إلى خلق آثار مباشرة في العجز المزدوج بقيمة 1.126 ، 0.606 ، 0.828- 0.608 من الانحراف المعياري على التوالي ، وإلى آثار غير مباشره بقيمة- 1.234 ، 0.238 ، 0.608 من الانحراف المعياري على التوالي ايضا .

8 - من ملاحظة قيم المعاملات البائية للآثار المباشرة وغير المباشرة ، نجد كبر تأثير المتغيرات المستقلة على العجز المزدوج للحساب الجاري والموازنة العامة مقارنة بتأثير تلك المتغيرات على عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة كلا على انفراد .

### ثانيا : التوصيات

1- تعديل السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية) أثناء التنفيذ، استجابة لتقلبات المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

3- إجراء سلسلة من الاصلاحات الهيكيلية تضمن تخفيض العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة لمواكبة التغيرات المختلفة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي .

4- الحد من المضاربات في الأسواق المالية والنقدية والحقيقة، لأنها تؤثر بشكل سلبي على اتجاهات التغير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

5- جعل سعر الصرف أكثر مرونة استجابة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية المختلفة الداخلية والخارجية.

6- تحديد اثر العوامل السياسية في نمو عجزي الحساب الجاري والموازنة العامة.

**(الملحق-1) اجمالي الادخار الحكومي ،اجمالي الاستثمار الحكومي الرقم القياسي للأسعار، عرض النقود، العجز المزدوج الاقتصاد الأمريكي لمدة 1990-2012 بليون دولار**

| العجز المزدوج | عرض النقود m2 | الرقم القياسي CPI للأسعار | اجمالي الاستثمار الحكومي I | اجمالي الادخار الحكومي S | السنة |
|---------------|---------------|---------------------------|----------------------------|--------------------------|-------|
| 79189-        | 3272.9        | 130.7                     | 674.2                      | 917.6                    | 1990  |
| 3167-         | 3371.9        | 136.7                     | 709.5                      | 951.3                    | 1991  |
| 51903-        | 3423.4        | 140.3                     | 740.6                      | 932.3                    | 1992  |
| 85031-        | 3472.8        | 144.5                     | 769.8                      | 958.4                    | 1993  |
| 121914-       | 3485.7        | 148.2                     | 811.2                      | 1094.7                   | 1994  |
| 113731-       | 3628.2        | 152.4                     | 855.3                      | 1219.0                   | 1995  |
| 124871-       | 3806.8        | 156.9                     | 894.0                      | 1344.4                   | 1996  |
| 140748-       | 4020.1        | 160.9                     | 943.5                      | 1525.7                   | 1997  |
| 215131        | 4360.1        | 163.0                     | 995.4                      | 1654.4                   | 1998  |
| 301530-       | 4617.8        | 166.6                     | 1076.3                     | 1708.0                   | 1999  |
| 416102-       | 4898.0        | 173.2                     | 1154.3                     | 1800.1                   | 2000  |
| 396475-       | 5400.7        | 177.1                     | 1234.7                     | 1595.7                   | 2001  |
| 457442-       | 5739.4        | 179.9                     | 1302.1                     | 1560.9                   | 2002  |
| 518711        | 6036.8        | 184.0                     | 1356.1                     | 1552.6                   | 2003  |
| 628932-       | 6388.5        | 188.9                     | 1408.2                     | 1738.7                   | 2004  |
| 746092-       | 6654.6        | 195.3                     | 1493.6                     | 1918.8                   | 2005  |
| 800869-       | 7038.4        | 201.6                     | 1586.7                     | 2196.1                   | 2006  |
| 710464-       | 7448.4        | 207.3                     | 1697.9                     | 2047.7                   | 2007  |
| 677594-       | 8183.2        | 215.3                     | 1798.0                     | 1908.2                   | 2008  |
| 377964-       | 8486.6        | 214.5                     | 1823.6                     | 1555.8                   | 2009  |

|         |         |       |        |        |      |
|---------|---------|-------|--------|--------|------|
| 472192- | 8781.8  | 218.0 | 1834.4 | 1770.7 | 2010 |
| 464626  | 9637.1  | 224.9 | 1837.7 | 1837.7 | 2011 |
| 469715  | 10402.4 | 220.2 | 1848.6 |        | 2012 |

Source: -Economic report of the president transmitted to the congress February 2013.Number varies Pages.

- العجز المزدوج تم احتسابه من قبل الباحثين وذلك بجمع عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة.

### هوامش مصادر ومراجع البحث:

- 1- صبحي حسون عباس ، أسعار الفائدة قصيرة الأجل كأداة لسياسة النقدية ، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع، 2005، ص 96 .
- 2- جوزيف دانيالز - ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي تعریب د. محمود حسن حسني مراجعة ونيس فرج عبد العال .دار المريخ للنشر، الرياض، 2010 ، ص 364 .  
\*طبقاً لهذا المنهج ، فإذا كان الدخل الحقيقي في دولة ما يفوق استيعابها من السلع والخدمات، عندئذ سيتحقق فائض في حسابها الجاري ، أما إذا كان الدخل الحقيقي أقل من استيعاب الدولة من السلع عندئذ ستتعاني الدولة من عجز في الحساب الجاري ، وإذا تعادل كل من الدخل الحقيقي والاستيعاب فالحساب الجاري سيظل في حالة توازن .
- 3- مورد خاي كريانيين ، الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات ، تعریب د. محمد ابراهيم منصور و علي مسعود عطية دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2007 ، ص 247 .
- 4- موردخاي كريانيين ، مصدر سابق ، ص 247 .
- 5- المصدر نفسه ص 245-246 .
- 6- Robert P. Flood and Andrew K. Rose, Understanding Exchange Rate Volatility without the contrivance of Macroeconomics , January m 1999 ,pp على الموقع الالكتروني للمكتبة الافتراضية WWW.ivsl.org .
- 7- البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا التفاعل مع العالم ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، 2003 ، ص 158-159 .
- 8- محمد عبد العزيز عجمية - د. مصطفى رشدي شيخه ، النقود والبنوك وال العلاقات الدولية الدار الجامعية ، القاهرة السنة بلا ص. 399 .
- 9- مانويل غيبيان ، السياسات المالية وأسواق المال العربية ، صندوق النقد العربي أبو ظبي 1994 ص 31 .
- 10- دانييل ارنولد ، تحليل الأزمات الاقتصادية لامس واليوم ، ترجمة د. عبد الامير شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992 ، ص 93 .
- 11- مظهر محمد صالح ، إستراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات 2009-2013 ، مركز حمو رابي للدراسات الإستراتيجية ، بابل ، العراق ، 2009 ، ص 31-32 .
- 12- ستانليك ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة د. محمد عزيز - د. فتحي أبو سداره ، الطبعة الثالثة، بنغازي، 1992 ، ص 17 .
- 13- مدوح خطيب الكسواني ، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد الثالث ، 2001 ، ص 5 .  
\*\*\* تم استخدام الدالة الاسية التالية في استخراج معدل النمو  $y_t = y_0 e^{rt}$
- 14- موردخاي كريانيين ، مصدر سابق ، ص 154 .
- 15- روبرت كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الطبعة الأولى، الدار الدولية للطباعة والنشر، مصر، 1994 ، ص 268- 269 .

- 16- احمد ابرهيم العلي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ،الطبعة الأولى، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بغداد ،2012 ، ص 40 .
- 17- مهدي خليل شديد ، دور السياسيين المالي والنقدية في دراسة سلوك النشاط الاقتصادي باستخدام التحليل الباشي ، الولايات المتحدة الامريكية والعراق انموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، 2012 ، ص 183.
- 18 -Aviva Aoron and others ,How Robust was the 2001-2007Economic Expansion , Center Budget and Policy Properties, 2008, p1.
- 19- مهدي خليل شديد ، مصدر سابق ، ص 153 .
- 20- دايف كناس، نهاية وول ستريت، ترجمة جوان صغير فغاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 25.
- 21- Maria de Lourds and others,Money and Exchange Rate Regimes: Theoretical Controversies. Rio de Janerio, Brazil, 2001, p 7 . على الموقع الالكتروني للمكتبة الافتراضية [WWW.ivsl.org](http://WWW.ivsl.org) .
- 22-عبدالرزاق شربتجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي،نماذج اقتصادية قياسية تطبيقية لاقتصاديات الدول العربية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 1985 ، ص 291 .
- 23-عبدالرزاق شربتجي، مصدر سابق، ص 291 .
- 24- Alpha C .Ching ,Using Mathematics in Economics, Second edition, Prentice Hill,1999,p319.